تحليل عروض خزانة بقيمة ١,٥٢ مليار ريال

صنعاء/سبأ

جرى أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧١٣).

وأوضح بيان صادر عن البنك حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت ٥٢ ملياراً و١٥٥ مليوناً و٤٩٠ ألف ريال.

وأشار البيان إلى أن متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة ٩١، ١٨٢، ٣٤٦ بلغت ٢٢,٥٦٪، ٢٢,٦٦٪، ٢٢,٦٨٪ على التوالي.. لافتاً إلى أن مظاريف الطلبات غير التنافسية ستفتح غداً السبت.

توقعات بتراجع الموارد العامة للدولة إلى ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٥م

خاص/الثورة

● توقع تقرير حكومي تراجع الموارد العامة للدولة الى ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول العام ٢٠١٥م وذلك من ٢١,٣٪ في عام ٢٠١٠م .

و تتبنى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥م حزمة من السياسات والإجراءات تغطي جوانب الإيرادات والنفقات وإصلاح إدارة المالية العامة، منها التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع الضرائب على سلع الكيف .

كما تعتزم مضاعفة جهود محاربة التهرب الضريبي، والتهريب الجمركي ومن ذلك دراسة جدوى إضافة طابع البندول على مجموعة من السلع المستوردة وخاصة الأدوية. بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تشديد آليات الرقابة والمحاسبة على العاملين في مجال التحصيل الضريبي والجمركي مع تطبيق قانون الذمة المالية وتطوير آليات وأساليب التحصيل الضريبي وخاصة نظام المقاولات المتبع في تحصيل ضريبة القات وكذا مواصلة تبسيط وأتمتة الإجراءات الجمركية بما في ذلك تحديث نظام الأسكودا الإلكتروني (ASCUDA).

وتشير البيانات المالية إلى تحقيق الإيرادات العامة نمواً سنوياً متوسطاً وصل إلى ٩,٢٪ مقارنة بالنمو المستهدف في إطار الخطة والبالغ ٦,٧٪، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من٣٢,٣٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال العامين ٢٠٠٩ ٢٠١٠م جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة ، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من ٧٣,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦ إلى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن تمثل ٥٠,٧٪ من الإيرادات العامة خلال العام ٢٠١٠م.

أما بالنسبة للإيرادات العامة غير النفطية فقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة زيادتها لتصل إلى مابين ٣٠-٤٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ١٥,٤٪ لترتفع من ٢٦,٩٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦ إلى٤١,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠ إلى ٤٩,٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، و بلغ متوسط مساهمتها السنوية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٣٥,٧٪.

تفريغ ٤٣٧ حاوية بضائع بميناء الحاويات بعدن

عدن/سبأ

رست أمس في ميناء الحاويات لأول مرة واحدة من كبرى سفن ناقلات الحاويات العملاقة وهي السفينة لوموتس المالطية البالغ طولها نحو ٢٥٣ متراً قادمة من ميناء صلالة العماني.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها، بأن السفينة لوموتس والتي تدخل النشاط الملاحي الدولي إلى ميناء الحاويات بعدن ضمن الخطوط الملاحية الدولية للسفن ناقلة الحاويات، أفرغت نحو ٤٣٧ حاوية بضائع واردات متنوعة من المواد الغذائية تزن بنحو خمسة آلاف و٦٢٧ طناً من السكر والأرز والألبان الجافة وغيرها.

وأضاف البيان كما تشمل الحاويات مواد بناء ومعدات فنية مخصصة للمشاريع التنموية والاستثمارية التي تنفذ حاليا في عدن وخاصة مشاريع المنطقة الحرة والهيئة العامة للاستثمار تزن بنحو ألفاً و٢٧ طناً، ومعدات أخرى خاصة لفرع المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن تزن بنحو ١٢٧ طناً.

وكان ميناء الحاويات بعدن استقبل خلال شهر أكتوبر المنصرم نحو ٣٧ سفينة حاويات من مختلف الجنسيات أفرغت ٣٨ ألفاً و١٥٧ حاوية من مختلف الأحجام تحوي على بضائع متنوعة للسوق المحلية.

اقتصاديون يدعون لمعالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري وإقرار استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات

كتب/محمد راجح

دعا اقتصاديون الى معالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري لليمن وإقرار استراتيجية وطنيه لتنمية الصادرات غير النفطية التي تعاني من إهمال شديد وتبديد لثروات هامة يمكن أن تستغل كمورد اقتصادي لدعم الاقتصاد الوطني

وطبقا لتقرير حكومي فإن الواردات السلعية في اليمن نمت بوتيره أسرع من الصادرات مما أحدث خللا في الميزان التجاري والذي استفحل بشكل أكبر خلال الثلاثة الأعوام الماضية بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض أسعاره نتيجة للأزمة المالية العالمية.

واشارالتقرير الصادر عن وزارة التخطيط الى ان هذه العوامل أدت الى ظهور عجز في الميزان التجاري خلال الفتره ٢٠٠٧-٢٠١٠م

ويؤكد خبراء أن هناك العديد من المعوقات في القطاع التجاري تتمثل في عدم إنجاز استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية وضعف القدرات التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية وندرة توفير البيانات والمعلومات عنها.

لافتين الى انعدام وجود أجهزة متخصصة لتمويل ضمان الصادرات وكذا ندرة توفر منظومه متكامله وحديثه للتعبئه والتغليف

وتستهدف خطة التنمية الرابعة تنمية الصادرات السلعيه غير النفطية الى ١٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية إضافة الى تنظيم التجارة الخارجية في اطار حرية التجارة والمنافسة وآليات السوق.

وتسعى الحكومة في إطار الخطة الخمسية الى تنفيذ مجموعة من السياسات والاجراءات لتحقيق أهداف الاستراتيجيه في هذا المجال.

وتتضمن هذه السياسات استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية وتحسين الاداء اللوجستي للتجارة الخارجية في المعابر الحدودية وتعزيز قدرة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

كما تشمل الاجراءات توفير وتنويع مصادر الواردات من السلع الأساسية بالجودة والأسعار المناسبة وتطبيق قواعد حماية الانتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، بالاضافة لتشجيع وتحفيز الصادرات النفطية وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات الوطنية بالأسواق الخارجية ومواصلة دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصادات الاقليمية والدولية وتعظيم الاستفادة من آليات توسيع الاسواق في تنمية وتنويع الصادرات السلعية غيرالنفطية وتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات.

إيرادات الضرائب ١٠٣ مليارات في الربع الثاني:

دراسة : مشاكل تشريعية عاقت التطبيق العملي لقانون الضريبة العامة على المبيعات في اليمن

تقرير/ أحمد الطيار

● فيما خلت مؤشرات مالية الحكومة للربع الثاني للعام الجاري من بيان إيرادات الضريبة العامة على المبيعات والتي تعد من الضرائب الهامة لإيرادات الدولة مكتفية بإيضاح أن إيرادات الضرائب بلغت نحو ١٠٣ مليارات و ٦٤٦ مليون ريال تضمن ضرائب الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والمعاملات التجارية الدولية، أكدت دراسة علمية أن الإخفاق في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن يرجع لوجود مشاكل تشريعية عاقت التطبيق على الواقع العملي وقادت اليمن لتكبد خسائر فادحة منذ العام ٢٠٠١م.

وفيما توضح إحصائية الحكومة أن إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بلغت ٦٠ مليارا و٦٤٠ مليون ريال والضرائب على السلع والخدمات ٢٨ مليارا و١٩٤ مليون ريال لم تبلغ إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية سوى ١٢ مليارا و٨٠٤ ملايين ريال وهي مبالغ متدنية مقارنة بحجم قيمة الواردات فيما بلغت إيرادات الزكاة مليارا و٩٢٥ مليون ريال.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الباحث حسن سعيد محمد الصبري ونال بموجبها على درجة الدكتوراه من جامعة دمشق أن هناك تبايناً في الرأي بين استجابات المكلفين والمحاسبين القانونيين من ناحية والإدارة الضريبية من ناحية أخرى حول عدة مشاكل ويعزى ذلك للتأهيل العلمي والعملي ، حيث إن المحاسبين القانونيين والمكلفين بالضريبة أقرب لواقع الأعمال ومعرفة المشاكل وأكثر دراية من مأموري الضرائب وإن مأموري الضرائب أكثر تحيزاً لقانون الضريبة، وبالتالي فإنهم لا يلحظون وجود مشاكل في القانون وخاصة تلك التي تتناول أداءهم .

وبينت الدراسة وجود مشاكل تتعلق بالإدارة الضريبية (في جانب الأداء والموارد البشرية)تتمثل في جانب الحصر الضريبي والتهرب من الضريبة العامة على المبيعات وهو امر يحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن.

كاشفة عن توجد تباين بين استجابات المكلفين بأداء الضريبة والمحاسبين القانونيين من ناحية واستجابات الإدارة الضريبية من ناحية أخرى وذلك فيما يتعلق ببعض المشاكل المتعلقة بأداء الإدارة الضريبية ويرجع ذلك قي تقدير الباحث لعدة أسباب منها التأهيل العلمي والعملي حيث إن المحاسبين القانونيين والمكلفين بالضريبة أقرب لواقع الأعمال ومعرفة المشاكل وأكثر دراية من مأموري الضرائب، وإن مأموري الضرائب وبقية العاملين بالإدارة الضريبية أكثر تحيزا لمصلحة الضرائب وبالتالي فإنهم يرون أنه لا توجد مشاكل تتعلق بالإدارة الضريبية لأنها تتناول أداءهم.

وهناك مشاكل تتعلق بالجهات ذات العلاقة بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات (مصلحة الجمارك ،والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة العامة للاستثمار والغرف التجارية والصناعية) وتحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن.

كما كشفت عن وجود مشاكل تتعلق بالمكلفين بأداء الضريبة العامة على المبيعات، تحول دون نجاح تطبيق هذه الضريبة في اليمن.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام الفاحص الضريبي بما ورد بدفاتر المكلف بالضريبة العامة على المبيعات مادامت هذه الدفاتر منتظمة ومستكملة كافة الشروط والبيانات اللازمة لتحديد القيمة المضافة والضريبة المستحقة عليها وفقا لقانون الضريبة العامة على المبيعات والقوانين الأخرى ذات الصلة.

وطالبت بضرورة الإبقاء على حد التسجيل لفترة زمنية معينة حتى تصل الإدارة الضريبية المعنية بإدارة وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات إلى درجة كفاءة عالية يمكنها من تطبيق هذه الضريبة على جميع الخاضعين لها دون تسجيل.

وحثت على ضرورة تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١م، المعدل بالقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥ الحالي بما يضمن وجود نصوص حول الفحص لغرض الضريبة العامة على المبيعات وإجراءاته للحيلولة دون الاجتهادات غير المقبولة من قبل الفاحص الضريبي والإدارة الضريبية، وكذا إضافة نص حول التقادم سواء فيما يتعلق بدين الضريبة المستحقة للإدارة الضريبية قبل المكلف أم حق المكلف في استرداد ما دفعه دون وجه حق لغرض تحاشي الخلافات بين الطرفين.

كما نبهت إلى ضرورة إجراء دراسات مستقبلية متعمقة لدراسة فجوة التباين في الرأي بين المكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات والمحاسبين القانونيين من ناحية وبين الإدارة الضريبية من ناحية أخرى حول بعض المشاكل التشريعية التي تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن، وكذلك إعداد دراسات لتحليل أسباب ذلك التباين.

وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه الإدارة الضريبية والتي قالت إنها تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن أوصت الدراسة بضرورة إعطاء العاملين بالإدارة الضريبية المرتبات والأجور الكافية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب لهم لمنعهم من اللجوء للرشوة.

وأكدت على ضرورة وضع برامج للفحص تتفق مع طبيعة عمل المكلف وإنجاز الفحص بأقل وقت ممكن لضمان منع الاحتكاك بين الفاحص الضريبي والمكلف.

ودعت لتوفير وتطبيق نظام معلوماتي شامل ومتطور يربط بين مكلفي ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات على مستوى الإدارة العامة لكبار المكلفين وفروعها في المحافظات.

وحثت على ضرورة إعداد دراسات مستقبلية متعمقة لدراسة فجوة التباين في الرأي بين المكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات والمحاسبين القانونيين من جهة وبين الإدارة الضريبية من جهة أخرى، وأسباب ذلك التباين حول المشاكل التي تحد من كفاءة الإدارة الضريبية في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن بنجاح.

وفيما يتعلق بالمشاكل في الأداء الوظيفي (الموارد البشرية) أوصت بضرورة العمل على إيجاد قاعدة بيانات عن المكلفين بالضريبة العامة على المبيعات لتسهيل أعمال الموظفين والمأمورين في متابعة هؤلاء المكلفين بربط وتحصيل الضريبة المستحقة عليهم.

بالإضافة إلى العمل على تبسيط الإجراءات وخفض عدد المستندات المطلوبة إلى أدنى حد ممكن بالشكل الذي يمكن معه تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة وذلك لغرض رفع كفاءة أداء الموظفين .

وشددت على ضرورة منح الفاحص (المأمور) الضريبي أقصى قدر ممكن من الاستقلالية في الفحص ورفع التقارير إلى رؤسائه، ومنع التأثيرات الخارجية (المكلفين) والداخلية (زملائه ورؤسائه) على الفاحص لما لذلك من أثر على استقلالية الفاحص الضريبي والتأثير على أدائه الوظيفي.

وعن المشاكل المتعلقة بالحصر لغرض الضريبة العامة على المبيعات دعت الدراسة لضرورة تضمن العناصر الأساسية في محاضر الانتقال والمعاينة عند تسجيل وفتح ملف ضريبي للمكلف بالضريبة العامة على المبيعات.

مع العمل على وضع برنامج لمراقبة المؤسسات متوسطة الحجم التي يقل حجم أعمالها عند حد التسجيل، ومطالبتها بالتسجيل عند بلوغها حد التسجيل لتفادي تهرب هذه المؤسسات وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات وإصدار تعليمات توجيهية للجهات الحكومية المعنية بضرورة التعامل بالرقم الضريبي الموحد الذي يظهر في البطاقة الضريبية الممنوحة للمكلف، وكذا إظهار العنوان الحقيقي للمكلف في أوراق تعامله مع هذه الجهات لضمان دخول هؤلاء الأشخاص ضمن الحصر لضريبة المبيعات وتفادي وقوع أخطاء في الحصر.

وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالتهرب من الضريبة العامة على المبيعات دعت الدراسة إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية في اختيار وترشيح الموظفين العاملين في إدارة مكافحة التهرب الضريبي، وأن يكون هؤلاء الموظفون ملمين بالضريبة العامة على المبيعات ولديهم القدرات العلمية والعملية لمكافحة التهرب الضريبي.

وضرورة عقد دورات تدريبية منتظمة للعاملين في إدارات مكافحة التهرب الضريبي، وأن تكون المادة العلمية المعدة إعدادا جيداً، وعلى أن يتولى تنفيذ هذه الدورات أفرادا يتمتعون بالخبرة الكافية بهذا المجال.

والعمل على إلزام الجهات المعنية بتنفيذ الضريبة العامة على المبيعات بالإبلاغ عن الأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة عند تعاملها مع هؤلاء الأشخاص.

وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالجهات ذات العلاقة في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات دعت إلى ضرورة التزام الإدارات الجمركية بالمنافذ الجمركية بتزويد الإدارة الضريبية ببيانات عن الضريبة المحصلة عن السلع المستوردة أولا بأول لتفادي دخول الإدارة الضريبية والمكلفين بمشاكل حول ضريبة المدخلات عند تحديد الضريبة المستحقة على المبيعات.

وحثت على ضرورة تدريب موظفي الجمارك في المنافذ الجمركية ومفتشي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على أسس التحاسب الضريبي للضريبة العامة على المبيعات وكيفية الفحص حتى يتمكنوا من أداء مهامهم والمساهمة في تطبيق هذه الضريبة بنجاح.

وشددت على ضرورة تعاون مجلس النواب والحكومة بإلزام الجهات المعنية بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات على الاستجابة الفورية التطبيقية للملاحظات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بهدف منع تكرار وقوع الأخطاء المحاسبية وأي أخطاء أخرى وتقليل جهد الجهاز في المراجعة بالإضافة إلى تعاون الغرف التجارية والصناعية مع الإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب) في توعية المكلفين بقانون الضريبة العامة على المبيعات، وكذا أهمية التسجيل ومسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة لإغراض هذه الضريبة، والمزايا التي تمنح للمكلف من جراء ذلك، وأهمية هذه الضريبة على الاقتصاد اليمني، باعتبار أن مساهمتهم بهذه التوعية هي جزء من شراكتهم الحقيقية مع الحكومة.

و بشأن المشاكل المتعلقة بالمكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات أوصت الدراسة بضرورة التزام الإدارة الضريبية بخلق جو من الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة العامة على المبيعات، من خلال تشجيع المكلفين على الربط الذاتي، وقبول الإقرارات بالضريبة على مسؤولية المكلف مبدئيا، وتشجيعهم على مسك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة، وذلك بغرض تخفيض نطاق الفحص وبالتالي تخفيف تكاليف الإدارة الضريبية وتكاليف الامتثال للمكلف .

مع التزام المكلفين بالتسجيل الطوعي متى بلغت مبيعاتهم حد التسجيل المحدد بالقانون، وتعاون الحكومة بالوقوف إلى جانب مصلحة الضرائب، لضمان حصول الخزينة العامة على مواردها الحقيقية من هذه الضريبة ومنع التهرب الضريبي.

مع ضرورة تعاون الحكومة مع الإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب) بإلزام المستوردين بالتقيد بقواعد الاستيراد من الخارج، وإدخال تلك السلع عبر المنافذ الجمركية، بمستندات تثبت فيها أسماؤهم الحقيقية بغرض منع التهرب من الضريبة العامة على المبيعات.

تقرير رسمي يؤكد وجود فجوة معرفية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

كتب/ محمد راجح

كشف تقرير رسمي عن وجود اختلالات عميقة في سوق العمل وقصور كبير في تأهيل الكوادر البشرية بالمتطلبات الحديثة لسوق العمل.

وأكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط عدم ملائمة المخرجات التعليمية لاحتياجات قطاعات الإنتاج في شتى المجالات الاقتصاديه والاستثمارية.

ودعا التقرير إلى ضرورة تحديث وتطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لتتواكب مع الاحتياجات المتولدة عن سوق العمل المحلي والإقليمي حيث أن هناك ضعفاً كبيراً في استجابة هذه المؤسسات للتطورات العملية والتكنولوجية لسوق العمل في اليمن، وبشكل خاص التطورات المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل المختلفة، والذي أدى إلى عدم التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

لافتا إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل. وطبقاً للدراسة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن سوق العمل في اليمن يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصاً في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويشير الى أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشدداً على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.

ويواجه خريجو من التعليم المهني والجامعي صعوبات جمة تقف أمام استيعابهم في سوق العمل، منها ضعف المهارات المطلوبة وتدني فرص التوظيف في الجهاز الإداري للدولة، وتراجع دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد الضغوط على سوق العمل، وهو ما يتطلب التفكير الجاد في البحث عن فرص عمل لتلك الأعداد المتزايدة في السوقين المحلي والإقليمي.